إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك "دراسة تطبيقية"

الباحثة: زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم

جامعة عين شمس – مصر –

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار مقترح ملائم يوضح تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية، وبالتالي استيفاء متطلبات مستخدمي التقارير المالية، وذلك من خلال تحديد قيمة مخصص خسائر القروض ونسبة القروض المتعثرة ونسبة السيولة وكفاية رأس المال والرافعة المالية وحجم البنك ومدى تأثير هذه البنود على تقييم كفاءة وربحية البنك، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من مخاطر الائتمان. وتفترض الدراسة وجود تأثير معنوي بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية، وقد اشتملت الدراسة على عينة طبقية من البنوك التجارية المقيدة في البنك المركزي المصري وتكونت من10 بنوك تجارية، خلال الفترة من عام2009 حتى عام2015، وتم الحصول على البيانات المطلوبة من خلال القوائم المالية للبنوك التجارية محل الدراسة، وقد تم إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار فروض الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة من خلال التحليلات الإحصائية للبيانات وجود تأثير جوهري للإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي جودة التقارير المالية.

Abstract:

The objective of this study is to develop an appropriate framework that clarifies the impact of credit risk disclosure on the quality of financial reports and thus meets the requirements of financial reporting users by determining the value of provision for loan losses, NPL ratio, liquidity ratio, capital adequacy, To assess the efficiency and profitability of the bank, which leads to the reduction of credit risk. The study assumes that there is a significant effect between the disclosure of credit risk and the quality of the financial reports of commercial banks. The study included a class sample of commercial banks registered in the Central Bank of Egypt and consisted of 10 commercial banks during the period from 2009 to 2015, Through the financial statements of the commercial banks under study. Statistical analyzes were carried out to test the hypotheses of the study. The results of the study showed, through statistical analysis of the data, that there is a significant impact of the disclosure of credit risk on the quality of financial reports.

مقدمة:

يشكل الاقتصاد الدعامة الأساسية لأي دولة، وأصبحت قوة الدول تقاس من خلال كفاءة اقتصادها، ولما كانت البنوك تمثل حجر الأساس لأي اقتصاد، وكانت التقارير السنوية هي المؤشر والمقياس المتاح لأعمال تلك البنوك، فكان من الضروري أن تعكس هذه التقارير أعمال تلك البنوك بوضوح وشمولية وشفافية، وهو ما يعرف بمفهوم أو مبدأ الإفصاح. إن مبدأ الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية يلعب دورا هاما ومركزيا في إعداد البيانات المحاسبية المنشورة، حيث يلقي هذا المبدأ اهتماما كبيرا – سواء من قبل المجامع المهنية المحاسبية أو من الجهات الرقابية – وبالتالي فإنه من أجل إعداد البيانات التي تحقق الإفصاح الكافي والمناسب، كان لابد من تحديد المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها، وكيفية الإفصاح عنها من قبل هذه الجهات.

حيث يعتبر الإفصاح عن مخاطر الائتمان أمرا ضروريا باعتباره الجزء المتأصل في طبيعة النشاط البنكي، حيث دعت الحاجة إلى الكشف عن طبيعة هذا الجزء الهام في التقارير المالية السنوية للبنوك من خلال الإفصاح عنه وعن طبيعته وخصائصه، والتي تغطي كل الأنشطة البنكية والمتضمنة عمليات الإقراض، المتاجرة، الاستثمارات، إدارة النقد والسيولة، وإدارة الأصول، حتى يتم الحد من أو تخفيض الآثار المتوقعة للمخاطر وبالتالي يؤدي ذلك إلى إجراء تقييم أفضل لأداء للبنك في المستقبل. كما يستفيد المديرون من الشفافية إزاء المخاطر الكامنة في أهدافها الإستراتيجية (Moumen, Othman, Hussainey, 2015). كما أظهرت العديد من الدراسات على المستوى العالمي والمحلي حيث أن توافر المعلومات الجيدة عن أوضاع البنك وعن المخاطر التي تتعرض لها أو أحتمال تعرضه لها اثر مباشر في تحديد أسعار الأسهم، وكذلك التنبؤ بعوائد تلك الأسهم، وبالتالي يتم توجيه المستثمرين نحو الاستثمار الجيد (بشار، محمد،2004).

ثانيا: مشكلة الدراسة:

إن المخاطر الائتمانية هي توأم الائتمان البنكي المصاحب له دائمًا، والحقيقة التي تفرض نفسها هي أنه لا ائتمان بلا مخاطر، أو بمعني أدق إن درجة المخاطر الائتمانية للبنك لا يمكن أن تصل إلى الصفر، ولكن هذا لا يعني بأي حال التسليم بهذه الحقيقة بشكل مطلق، بل يجب التعامل معها بشكل موضوعي وواقعي على أساس تخفيض هذه المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن، وإخضاعها للمراجعة والتحليل، وذلك نظرًا لطبيعتها سريعة التغير والتقلب نتيجة للعوامل المختلفة التي تؤثر فيها سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية وكذلك طبيعة المدخلات والمخرجات التي تتعامل فيها العملية الائتمانية، وهي الأموال التي تعد أصل كامل السيولة. غالبًا نجد إن مخاطر الائتمان أيًا كان نوعها تتلخص في الآتي:

- خسارة البنك للعائد المتوقع أو قد تمتد هذه المخاطر لتشمل الأصل الذي تم تصفيته من العملية الاستثمارية وبالتالي خسارة جزء من ودائع العملاء.
- زيادة نسب التعثر يؤدي إلى زيادة المخصصات التي تقوم البنوك بتكوينها وتحميلها على الأرباح مما يؤثر على أرباح البنك بالانخفاض وبالتالي يؤثر سلبًا على مساهمي البنك.

- تفاقم المديونيات المتعثرة واحتمال تحويلها إلى ديون هالكة، قد تعرض البنك إلى مخاطر نقص السيولة وبمرور الوقت قد يتطور الوضع إلى مشكلة عدم الملاءة المالية.

ومن هنا تجد الباحثة أن مشكلة الدراسة تكمن في فجوة المعلومات الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها الجهاز البنكي حيث أن البنوك من المحتمل أن تقدم معلومات غير كافية في تقاريرها السنوية، مما يؤدي إلى وجود قصور في الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير السنوية للبنوك المصرية وقد أشارت العديد من الأبحاث في السنوات الأخيرة أن تقارير المخاطر الحالية لا تنقل الواقع الحقيقي في التقارير المالية. (Santhosh. a, Philip J. Shrives, 2014)، حيث تحتاج بعض القرارات إلى مستوى معين ومحدد من المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح عنها محاسبيا، وتقديم المعلومات في الوقت المناسب، مما قد يساعد أصحاب القرار الرشيد لاتخاذ القرارات المناسبة التي تبنى على مدى سلامة النظام المالي في البنوك.

لذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية للبنوك؟

ويمكن علاج مشكلة البحث من خلال الإجابة علي التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على معدل نمو البنوك؟
- ما هى المعوقات التي تؤثر على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية؟ وهل يمكن تجنبها؟
- هل زيادة الإفصاح عن مخاطر الائتمان تعزز انضباط السوق وزيادة الحصة السوقية للبنك؟
- كيف يمكن تقويم الفجوة الناتجة عن قيمة المعلومات الواردة بالقوائم المالية التقليدية وبين قيمة المعلومات الناتجة عن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية؟
- هل درجة الإفصاح عن مخاطر الائتمان لها تأثير على جودة التقارير المالية للبنوك؟
- ما تأثير الحوكمة على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية للبنوك؟

ثالثا: أهمية الدراسة: تنقسم أهمية البحث إلي:

الأهمية العلمية: تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الدور الذي يقوم به الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك من أجل:

- تعظيم قيمة البنك والإسهام في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية وتحقيق الوضع المالي المستقر.
- تجنب مخاطر المستقبل القريب والبعيد للبنوك وذلك في زيادة قيمة المعلومات المحاسبية ومدى موثوقيتها وموضوعيتها الخاص بالبنك وجودة القوائم المالية.
- اهتمام مستخدمي القوائم المالية للبنوك بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتأكد من أن البنك ليس في حالة إعسار وما يبعث الثقة في نفوس هؤلاء المستخدمين.

الأهمية العملية: تنقسم الأهمية العملية إلي شقين ذوي أهمية بالغة كما يلي:

- تسعى البنوك بشكل مستمر إلى مراقبة تقارير الإفصاح لتجنب المخاطر الائتمانية وتحديد الأولويات وتنظيم المعلومات حول المتوقعة والمحتملة منها والتي تهم جميع الأطراف ويعلن عنها في التقارير السنوية والدورية و التي تقوم بتزويدهم بالمعلومات إما بشكل كمي أو نوعي.
- زيادة الاهتمام بالإفصاح عن إدارة المخاطر الائتمانية ونظم قياسها بالبنوك التجارية مع تزايد تطبيق مقررات اتفاقية بازل حيث سمحت تلك الاتفاقية للبنوك بالاختيار بين أسلوبين لقياسها.
- التركيز على أنواع الإفصاحات الذي تتناول عمليات التقويم والذى تؤثر إيجابيا على أداء البنوك في الأسواق من أجل زيادة الشفافية وتقليل التباين في المعلومات. حيث أن هذا القطاع يمثل عصب الاقتصاد العصري الحديث، إذ لابد من جهاز بنكي فعال، والحصول على معلومات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تقييم جودة التقارير المالية في البنوك.

رابعا: أهداف الدراسة:

يتلخص الهدف الرئيسي للدراسة في وضع إطارا للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وتأثيره على جودة التقارير المالية للبنوك، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بما يلي:

- تحديد المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك التجارية مع بيان كيفية الإفصاح عنها والتعرف على المعوقات التي تعوق عملية الإفصاح
- طرق قياس المخاطر الائتمانية كيفية علاجها.
- تحديد متطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البنوك التجارية كما وردت في المعايير المحاسبية المصرية والدولية، وعلي وجه الخصوص ما ورد في مقررات لجنة بازل (II) .
- كيفية تحسين جودة القوائم التقارير المالية إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفق النظام المحاسبي المستمد من المعايير الدولية والجهات الإشرافية.
- دور الإفصاح والشفافية عن المخاطر الائتمانية في الحد من التلاعب بالأرباح
- وضع إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في وضع تصور عملي للإفصاح عن المخاطر الائتمانية بما يتناسب مع متطلبات الجهات الإشرافية (البنك المركزي وبازل) والمعايير المحاسبية المصرية والدولية.
- اختبار تأثير الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية.

خامسا: الدراسات السابقة:

القسم الأول: دراسات تتعلق بمخاطر الائتمان المصرفي والإفصاح عن تلك المخاطر:

1. دراسة: (Michael Jacobs Jr , 2014)

"Supervisory requirements and expectations for portfolio level counterparty credit risk measurement and management".

تهدف الدراسة إلى: استطلاع المتطلبات الرقابية والتوقعات بالمخاطر الائتمانية، وتم إجراء دراسة استقصائية عن المخاطر الائتمانية،واستحداث مفاهيم مختلفة في قياسها وإدارتها، بمافي ذلك الممارسات السائدة فيها، وتم تلخيص العديد من المتطلبات الرقابية والتوقعات فيمايتعلق بالمخاطر الائتمانية.

وتوصلت الدراسة إلى: وجود بعض الأفكار تتعلق بمفهوم وتطبيق تلك المخاطر الائتمانية التي سيتم النظر فيها، والذي يحدد عدم التأكد عن طريق قياس التوزيع الاحتمالي، أو من خلال التجارب المتكررة.

2. دراسة: (رندة المختار، 2015)

بعنوان : "القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل"دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري"

تهدف الدراسة إلي: القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل، وفي هذه الدراسة تم مناقشة مشكلتها واختبار فروضها وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات طبقا لأسلوب تحليل الانحدار.

وتوصلت الدارسة إلي: ضرورة إنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك التجارية الليبية عامة من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل باستخدام برنامج التحليل الإحصائي البسيط (spss).

3. دراسة: (Hamid Salman, Bilal Aziz, Ahsan Nazir, 2016)

بعنوان: "Financial Credit Risks and Earning Efficiency; Empirical evidence from banking sector Pakistan"

تهدف الدراسة إلى: تحديد تأثير الطويل والقصير الأجل لمخاطر الائتمان المالي ومؤشرات الرقابة المالية على كفاءة كسب أرباح بنك تجاري في باكستان عن طريق استخدام تكلفة رأس المال.

وتوصلت الدراسة إلى: أن كفاية رأس المال لها تأثير سلبي على العائد على حقوق المساهمين، مما يؤدي إلى تهديد خطر التآكل المالي، مما يؤدي إلى الحاجة للجهود المخلصة اللازمة لبناء إدارة مختصة في السيطرة على المخاطر التي يمكن أن تحسن القدرة على كسب القطاع المالي بكفاءة عن طريق الحد من خطر التآكل المالي. هذه النتائج التجريبية جذابة بصورة رئيسية

إلى الإدارة العليا في المؤسسات المالية وصانعي السياسة المالية للدولة لأنها توفر المساعدة لهم في بناء سياسات سليمة فيما يتعلق بإدارة مراقبة الائتمان لدعم التنمية الاقتصادية للبنوك المالية من خلال تحسين مستواها من جاذبية.

القسم الثاني: دراسات تتعلق جودة التقارير المالية فالبنوك:

1. **دراسة: (Ahmed Barakat, Khaled Hussainey, 2013)**

بعنوان: "Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks".

تهدف الدراسة إلي: الآثار المباشرة والمشتركة للإدارة في البنوك، والتنظيم، والإشراف على نوعية المخاطر، والكشف في الصناعة المصرفية بعد السيطرة على النمو الداخلي بين استقرار البنوك ونوعية الإفصاح عن المخاطر. ونجد أن البنوك ذات نسبة أعلى من خارج أعضاء مجلس الإدارة وملكية تنفيذية أقل تتركز خارج ملكية غير الحكومية، ولجنة التدقيق أكثر نشاطا، وتعمل بموجب لوائح تعزيز المنافسة المصرفية حيث أنها تعتبر أقل صرامة للمتطلبات المصرفية حيث تكون ذات جودة أعلى وبالإضافة إلى ذلك نجد أن مساهمة المشرفين علي البنك في تعزيز الجودة تعتمد على هيكل الملكية في البنك وعلاوة على ذلك، فإن المشرفين على المصارف وأكبر المساهمين أداء الأدوار الاستبدالية في المراقبة مع التزام إدارة البنك للمتطلبات الإلزامية من أجل تعزيز جودة تقارير المخاطر في البنوك.

توصلت الدراسة إلي: أن استقلال مجلس الإدارة و أدامت وتعزيز النشاط للجنة المراجعة وتخفيف دخول لمتطلبات المصرفية، وتعزيز دور أكثر فعالية لمشرفين البنك يزيد من الإفصاحات علي المخاطر.

2. **دراسة: (Ndrew Munthopa, 2014)**

بعنوان: "Risk Disclosure Practices of Malawian Commercial Banks"

تهدف الدراسة إلي: فحص مستوى الإفصاح المخاطر في التقارير السنوية للبنوك التجارية المالاوية وتأثير الربحية على ذلك. واستخدمت الدراسة مؤشر الإفصاح عن المخاطر التي شيدت على أساس متطلبات بازل II الإطار، فإن المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الملاوي ومعيار المحاسبة الدولية رقم 7 . يتكون المؤشر الكشف عن 34 وحدات الكشف تنقسم إلى ست فئات وهي: مجلس وهيكل الإدارة المتعلقة بإدارة المخاطر، ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وإدارة رأس المال والمخاطر التشغيلية وغيرها.

توصلت الدراسة إلي: مستوى الإفصاح عالي علي المخاطر بين البنوك العينة مشيرا إلى أنه في المتوسط 82٪ من البنود المفصحة عنها وتم افصاح التقارير السنوية للبنوك العينة وعلاوة على ذلك تفاوتت درجات الإفصاح على أساس فئات الكشف المخاطر بين 0.61 و 1.00. وكانت الفئة الأقل عدد من النقاط مجلس الإدارة والإدارة الهيكل المتعلقة بإدارة المخاطر (0.61)، يليه المخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى (0.69). سجلت إدارة رأس المال 0.74، في حين أن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وسجل كل النتيجة القصوى من 1.00.

3. دراسة (**Million Gizaw, Matewos Kebede, Sujata ,2015**)

بعنوان: "The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia"

تهدف الدراسة إلي: دراسة أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا للبيانات الثانوية الغرض تم جمعها للبنوك التجارية من تقارير البنوك المعنية والبنك الوطني من إثيوبيا. تم تحليل البيانات باستخدام إحصائيات صفية ونموذج الانحدار.

توصلت الدراسة إلي: أن تدابير مخاطر الائتمان: القروض المتعثرة، مخصصات خسائر القروض وكفاية رأس المال لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية في إثيوبيا. وتشير الدراسة إلى الحاجة لتعزيز إدارة المخاطر الائتمانية للحفاظ على الربحية السائدة في البنوك التجارية في إثيوبيا.

القسم الثالث: الدراسات الخاصة بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية و جودة التقارير المالية في البنوك

1. دراسة: (**أسماء دسوقي، 2014**)

بعنوان: "الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وأثره على عوائد الأسهم :دارسة تطبيقية".

تهدف الدارسة إلى: دارسة وتحليل أثر العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية وعوائد الأسهم، وتم تحقيق هذا الهدف من خلال دارسة وتحليل الأبحاث والكتابات السابقة في أدبيات المحاسبة والمتعلقة بمشكلة الدراسة وتحديد متغيراتها، مع إجراء دراسة تطبيقية.

توصلت الدارسة إلى: وجود إفصاح عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، كما أن أكثر المتغيرات المؤثرة على عوائد الأسهم ككل هي نسبة السيولة السريعة، نسبة النقدية، نسبة صافى رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، نسبة الرافعة المالية، ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، أما على مستوى القطاعات فقد اختلفت النسب المؤثرة على عوائد الأسهم للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

2. دراسة (**حسن كامل فرج خميس، 2016**)

بعنوان: مدى استخدام مخصصات القروض في إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة تحليل عملي – قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبي الصادرة من البنك المركزي المصري.

تهدف الدراسة إلي: فحص وتحليل مدى استخدام البنوك التجارية الخاصة لمخصصات القروض في إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق هذه الأسس وقد تكونت عينة لدراسة من ثلاث عشرة بنكا تجاريا مصريا خاصا خلال الفترة من 2002-2013 .

توصلت الدراسة إلي: ممارسة البنوك التجارية المصرية الخاصة لسلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض وذلك قبل تطبيق أسس الاعتراف والقياس المحاسبي حيث وجدت علاقة نسبة مخصصات القروض متناسقة تناسبا طرديا مع نسبة صافي الربح قبل خصم مخصص وبمستوى معنوية عالية، وأكدت نتائج التحليل الإحصائي أيضا أن بعد تطبيق قواعد البنك المركزي مازالت البنوك التجارية الخاصة تمارس سلوك إدارة الأرباح باستخدام مخصصات القروض مما يؤكد علي عدم قدرة أسس

البنك المركزي علي منع مديرو البنوك التجارية الخاصة من ممارسة سلوك إدارة الأرباح غير أن النتائج الأكثر أهمية في هذه الدراسة مفادها أن الأسس محل الدراسة ساعدت إلي حد ما علي تخفيض قوة سلوك إدارة الأرباح بشكل ملحوظ ويمكن أيعاد أسباب ذلك إلي اعتماد هذه الأسس إلي حد بعيد علي معايير المحاسبة المصرية والمتفقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

سادسا: منهجية الدراسة:

تتبع الباحثة المنهجية الآتية في الدراسة:

1- **المنهج الاستقرائي:** قامت الباحثة بالاطلاع على الدراسات النظرية المكتبية للأبحاث والكتابات السابقة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب العربية والأجنبية المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأثرها على التقارير المالية وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

2- **المنهج الوصفي:** قامت الباحثة بالتعرف على الجوانب العلمية والعملية لتحديد محاور الدراسة ووضع الفروض والأهداف التي بنيت عليها محددات الدراسة وذلك بغرض تحليلها والمقارنة والاستفادة منها في الربط بين الجوانب النظرية والفلسفية والعلمية.

3- **المنهج الاستدلالي:** قامت الباحثة بتحليل نتائج الدراسة التطبيقية للتوصل إلى أستدلال من النتائج الإحصائية على مدى قبول أو رفض الفروض وتعميم النتائج على البنوك ذات الصلة.

سابعا: فروض الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة تم صياغة الفرض الرئيس التالي:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك التجارية".

ويتفرع من الفرض الرئيسي عدة فروض فرعية تتمثل فيما يلي:

الفرض الأول: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على الأصول".

الفرض الثاني: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد على حقوق المساهمين".

الفرض الثالث: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمستحقات الاختيارية".

ثامنا: الدراسة التطبيقية:

وفقا لمحددات الدراسة والفروض التي بنيت عليها عناصر خطوات البحث فإن هذه الدراسة تهتم بشكل أساسي بوضع إطارا مقترحا للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وأثره على جودة التقارير المالية، وقد تناولت الدراسة التطبيقية عينة من

البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية وذلك في ضوء الدراسة النظرية التي تم استعراضها في الفصول السابقة، وكذلك تحديد كيفية تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية.

ينقسم هذا الجزء الي قسمين:

الأول: الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية.

الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية.

القسم الاول: الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية :

يسعى الإطار المقترح إلى إيجاد عملية منهجية مستمرة ذات خطوات واضحة لتحديد وتسجيل المخاطر الائتمانية البنكية والتقارير المتعلقة بها وتخفيف أثارها واحتمالية حدوثها ورقابتها بأعلى مستوى من الشفافية والدقة للوصول إلى المستوى المقبول من وجهة نظر مجلس الإدارة والإدارة العليا والمستثمرين وأصحاب المصالح. **وسوف يتناول هذا المبحث كل من الهدف ومعايير القبول ومكونات الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية.**

أولا: الهدف من الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية:

يهدف الإطار إلى عملية منهجية متكاملة قابلة للتطبيق يمكن استخدامها بصفة دورية ومنتظمة للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية بشان الإفصاح والقياس للمخاطر الائتمان من اجل تسهيل اتخاذ القرارات والتعامل معها وإدارتها واتخاذ القرارات الرقابية على تلك المخاطر والتخفيف من أثارها إتخاذ الإجراءات المناسبة قبل حدوثها.

ثانيا: الأسس الذي يقوم عليها الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية:

يتطلب تطبيق الإطار المقترح مجموعة من المعايير أساسية لكي يتم تفعيله وهي تتلخص فيما يلي:

- التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والمصرية وقواعد البنك المركزي واتفاقية بازل.
- وجود هيكل تنظيمي وسياسات وإجراءات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان.
- توافر مجموعة من السياسات والإجراءات لتسجيل وتقييم المخاطر الائتمانية والضمانات.
- إستراتيجية واضحة للبنك في إدارة مخاطر الائتمان.
- نظام معلوماتي لاستخراج التقارير عن المخاطر.
- الفصل في الوظائف والمهام بين الإدارات في التسجيل والمراجعة وإدارة المخاطر.
- اعتماد الإطار من الجهة الإشرافية والإدارة العليا والبنك المركزي المصري.
- التزام الهيكل التنظيمي والإداري بالإطار.
- المراجعة دورية بصفة منتظمة للجهات المختصة والتعديل لتحسين مستوى الجودة.

ثالثا: مكونات الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية في التقارير المالية:

يرتكز هذا الإطار على مجموعة من العناصر الأساسية التي يمكن من خلالها قياس وتقييم كل عنصر من عناصر المخاطر الائتمانية حيث إن الإفصاحات المحددة لكل بنك سوف تختلف من حيث النطاق والمحتوى وفقا لمستوى ونوع الأنشطة، ينبغي لجميع البنوك أن توفر ما يكفي من المعلومات في الوقت المناسب وبالتفصيل وذلك للسماح للمشاركين في السوق لوضع صورة كاملة ودقيقة عن المخاطر الائتمانية للبنك. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون إفصاح البنك يتفق مع معلومات البنك التي يتم استخدامها داخليا في إدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية لاستمرار نظم المعلومات الإدارية لتطوير وتحسين التقارير المالية، وللإفصاح عنها في توقيتها المناسب. ولابد من وجود دليل للإفصاح عن المخاطر الائتمانية لتقييم الإفصاح في البنك بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير الدولية معايير المحاسبة المصرية وقرارات البنك المركزي والمتعلقة بمتطلبات الإفصاح في البنوك تقدم إرشادات كافية تحقق الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية. حيث يوضح الشكل التالي مكونات الإطار المقترح، وهو ما يتم تناوله في النقاط التالية:

الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية

المصدر: إعداد الباحثة

ويتكون الإطار المقترح للإفصاح عن مخاطر الائتمان من العناصر التالية:

أ- لوائح الإطار المقترح

- تعريف مخاطر الائتمان التي تواجه البنك وأسبابها.
- لائحة بالسياسات المتبعة لتحديد مخصص خسائر القروض وعبء اضمحلال القروض وقرار إعدام الديون بالنسبة لأنواع القروض.
- لائحة بالمعلومات النوعية لسياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان ونظام التصنيف الائتماني.
- لائحة بالسياسات والإجراءات المتبعة في تقييم الضمانات.
- نموذج مؤشرات ثابتة وواضحة لحساب القروض غير المنتظمة ونسب مخصصات خسائر القروض.

ب- نماذج الإطار المقترح:

- نموذج تصنيف القروض وأسلوب تقييم المخاطر طبقا لدرجة المخاطر المرتبطة بالقروض بشكل كمي ووصفي.

- نموذج تصنيف الضمانات في مجموعات وفقا لأجال استحقاقها.

ج- تقارير الإطار المقترح:

- تقارير تتعلق بعمليات التسهيلات الائتمانية وأي ممارسات لا تتفق مع السياسات والإجراءات الواجب إتباعها.
- تقرير لمحفظة القروض مقسمة حسب أنواعها المختلفة وأيضا حسب أنواع الضمانات.
- تقرير بحركة مخصص الديون المشكوك فيها وحجم الديون المعدومة فيها مقارنة بالفترة السابقة.
- التقارير اللازم إعدادها لإبلاغ الجهات المعنية بالديون غير المنتجة للفوائد والديون المتعثرة.
- تقرير سنوي حول معلومات عن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- تقرير سنوي يحدد مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة أو لم يتم الالتزام بها مع إعطاء أسباب.

القسم الثاني: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من قطاع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري من سبعة وثلاثون(37) بنكا وفقا لتقرير البنك المركزي المصري. وقد تم اختيار عينة طبقية من هذه البنوك بلغت عشرة (10) من بنوك تجارية **التالية:** (البنك الأهلي المصري، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية، بنك HSBC، بنك كريدي اجريكول، بنك التجاري الدولي، بنك قناة السويس، البنك الأهلي القطري، بنك مصر لتنمية الصادرات، بنك الشركة العربية البنكية الدولية (SAIB))، وقد تم الاستعانة بالقوائم المالية وكذلك الإيضاحات المتممة المنشورة لكل بنك من عينة الدراسة، وقد امتدت فترة الدراسة إلى سبعة (7) أعوام خلال المدة من 2009 إلى 2015، وبذلك يبلغ عدد المشاهدات سبعون (70) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة. تم تحليل بيانات الدراسة بواسطة الحزمة الإحصائية لبرنامج (SPSS) والتعامل مع المتغيرات.

ثانيا: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تهدف الدراسة التطبيقية إلي بناء نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية كمتغير مستقل وجودة التقارير المالية كمتغير تابع. وفيما يلي عرضا لمتغيرات الدراسة والعلاقة بين المتغيرات طبعا للنموذج المقترح من خلال النقاط التالية :

أ- طريقة حساب كل متغير والغرض منه في النموذج المقترح المبينة بالجدول كما يلي:

الجدورل رقم (1): طريقة حساب كل متغير والغرض منه في النموذج المقترح المبينة بالجدول كما يلي:

المتغير	المؤشر	الرمز	طريقة حساب	المدلول
المستقل	القروض المتعثرة (الرديئة) NPLR	X_1	القروض المتعثرة / إجمالي القروض	كفاءة استرداد القروض
	كفاية رأس المال CAR	X_2	رأس المال واحتياطاته / إجمالي الأصول	استيعاب الخسائر قبل الإعسار
	السيولة LAR	X_3	القروض / الودائع	قدرة رد الودائع عند الطلب
	مخصص خسائر القروض LLPR	X_4	مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض	احتياطي الودائع
	حجم البنك BS	X_5	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	إجمالي أصول البنك
	الرافعة المالية LEV	X_6	إجمالي القروض / إجمالي الأصول	القدرة على الوفاء بالالتزامات
التابع	العائد على الأصول ROA	Y_1	صافي الربح / إجمالي الأصول	كفاءة استخدام الأصول
	العائد على حقوق المساهمين ROE	Y_2	صافي الربح / حقوق المساهمين	كفاءة الأرباح المستقبلية
	الاستحقاقات الاختيارية DACC	Y_3	نموذج Industry Dechow & -Model Sloan (1991)	قياس ممارسات إدارة الأرباح

خامسا: اختبارات فروض الدارسة ونتائجها

1. اختبار الفرض الرئيسي

يتم اختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة ((Y_1) معدل العائد على الأصول(ROA)، (Y_2) معدل العائد على حقوق المساهمين(ROE))، (Y_3) الاستحقاقات الاختيارية (DACC)). حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي يهدف إلى اختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات التابعة وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول (2): العلاقة بين معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد علي حقوق المساهمين (ROE) الاستحقاقات الاختيارية (DACC)

		ROA	ROE	DACC
ROA	Pearson Correlation	1	.632(**)	0.61**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
ROE	Pearson Correlation	.632(**)		055**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
DACC	Pearson Correlation	0.61**	055**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

- يتضح من الجدول رقم (2) أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد علي الأصول وبين الاستحقاقات الاختيارية. وتبلغ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (0.61).
- يتضح من الجدول رقم (2) أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد علي حقوق المساهمين وبين الاستحقاقات الاختيارية، وتبلغ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (0.55)
- يتضح من الجدول رقم(2)أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معل العائد علي الأصول ومعدل العائد علي حقوق المساهمين حيث تبلغ قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (0.63).

وفي ضوء النتائج السابقة فانه يتم رفض فرض العدمHo وقبول الفرض البديلHa والذي يقضي بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك".

2. اختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة:

لاختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) ومعدل العائد علي الأصول (المتغير التابع) تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد ويوضح الجدول رقم (2/5) نتاج هذا التحليل. حيث يمكن تفسير اختبار العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (المتغيرات المستقلة) الأكثر تأثيرا على معدل العائد علي الأصول (المتغير التابع) وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS كما يلي:

جدول (3): نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين متغيرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الأصول

Unstandardized Coefficients					
	B	Std. Error	Standardized of Coefficients β	T	Sig.
(Constant)	0.988	0.250		3.95	0.00
X_1	-3.771	0.912	-0.61	-4.13	0.000
X_2	-0.098	.047	-0.25	-2.08	.0410
X_3	- 4.02	0.11	-0.05	-3.81	0.01
X_4	-37.612	0.11714	-0.12	-2.66	0.052
X_5	9.01	.009	0.17	2.51	0.037
X_6	3.44	.125	0.02	2.72	0.035
R =0.776		F = 8.398		Sig. =0.000	
R^2 =0.59297				S.E= 0.7435	

a Dependent Variable: y1

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

- إن جميع معاملات الانحدار ذات دلالة إحصائية جاءت عند مستوى معنوية 0.05.
- إن جميع إشارات معاملات الانحدار قد اتفقت مع النظرية الاقتصادية حيث جاءت إشارات معاملات كل من المتغيرات(X_1) نسبة القروض المتعثرة(غير المنتظمة)، (X_2) نسبة كفاية رأس المال،(X_3) نسبة السيولة،(X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض) جميعها ذات إشارات سالبة مما يشير إلى إن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلي انخفاض معدل العائد على الأصول (Y_1) مما يعني وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات و ROA.
- وجود علاقة طردية بين كل من ((X_5) حجم البنك، (X_6) نسبة الرافعة المالية) ومعدل العائد على الأصول(Y_1) مما يعني أن زيادة حجم البنك يؤدي إلي زيادة العائد وارتفاع قيمة السوقية للبنك وكذلك زيادة نسبة الرافعة المالية تشير إلي قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات.

- تبلغ قيمة معامل الارتباط المتعدد **R**= 0.77 مما يشير إلى هناك علاقة معنوية بين متغير معدل العائد على الأصول وبين المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ = 0.593 وهذا يشير إلى إن ما يقرب من 60% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول يكون مسئولاً عنها المتغيرات المستقلة.
- تشير قيمة (ف) المحسوبة = 8.398 والأحتمال المقابل لها (Sig) معنوية علاقة الانحدار ككل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- اتضح أن أكثر المتغيرات المستقلة التفسيرية تأثيراً على المتغير التابع (معدل العائد علي الأصول (Y_1)) كانت على الترتيب: ((X_1) نسبة القروض المتعثرة(الغير منتظمة)) ثم ((X_5) حجم البنك) ثم ((X_2) نسبة كفاية رأس المال) ثم ((X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض) ثم ((X_3) نسبة السيولة) ثم ((X_6) نسبة الرافعة المالية).
- تمثل المتغيرات المستقلة المتاحة الآتية: ((X_1) نسبة القروض المتعثرة و(X_2) نسبة كفاية رأس المال و(X_3) نسبة السيولة و(X_4) نسبة مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض و(X_5) حجم البنك و (X_6) نسبة الرافعة المالية)، المتغيرات الأكثر تأثيرا على المتغير التابع (معدل العائد علي الأصول) حيث تفسر هذه المتغيرات ما يقرب من 60% من التغيرات في المتغير التابع، وهي نسبة مرتفعة نسبيا نظرا لكثرة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على جودة التقارير المالية، مما ينعكس على جودة التقارير المالية وكفاءة استغلال الأصول، والقدرة علي التنبؤ بمستوى ربحية البنوك.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي الأصول من الشكل التالي:

$$\mathbf{Y_1}= 0.988-3.711\mathbf{X_1}-.098\ \mathbf{X}_2-0.042\mathbf{X_3}\ -37.612\mathbf{X_4}+0.019\mathbf{X_5}+0.344\mathbf{X_6}$$

ويتضح من تحليل النتائج السابقة بالجدول رقم (2/5) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ومعدل العائد علي الأصول مما يعني رفض فرض العدم $\mathbf{H_{1_0}}$ وقبول الفرض البديل $\mathbf{H_{1_a}}$ عند مستوى المعنوية (0.00)

ثامنا: خطة الدراسة:

في إطار محاولة الباحثة الإجابة على الأسئلة البحثية لمشكلة البحث، وتحقيقا لهدف البحث الرئيسي، تم تبويب خطة البحث الرئيسي كما يلي:

الفصل الأول: "الإطار العام للدراسة"

الفصل الثاني: " دراسة تحليلية للمخاطر الائتمانية وأساليب قياسها"

الفصل الثالث:"الإفصاح عن المخاطر الائتمانية (التنظير–الممارسة)"

الفصل الرابع: "جودة التقارير المالية (المفهوم – أساليب القياس.

الفصل الخامس: "الدراسة التطبيقية "

تاسعا: نتائج الدراسة:

تناولت الباحثة في هذه الدراسة مدي تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية علي جودة التقارير المالية للبنوك التجارية وذلك كأحد أهدف الدعائم الأساسية للحفاظ علي قدرة البنوك علي الاستمرارية، وبعد الدراسة النظرية والعلمية والفكرية التي تم التوصل إليها خلال البحث، فقد توصلت الباحثة إلي النتائج التالية :

أولا: نتائج الدراسة النظرية

1. مازال الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بالقوائم المالية للبنوك التجارية يواجه قصوراً شديداً ولا يقوم بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه المكون.
2. لا يوفر الإفصاح الحالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه حجم مخاطر الائتمان المصرفي الحالي بالبنك، عدم تحديد حجم المخصص المكون سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المكون لمواجهة الديون الرديئة (المتعثرة) .
3. هناك معايير محددة يمكن الاعتماد عليها من أجل قياس مخاطر الائتمان المصرفي وتكوين مخصص وتصنيف العملاء والجدارة الائتمانية لكل عميل ومن الممكن تصنيف جدارة لعميل بشكل غير صحيح لتحسين صورته أمام المستثمرين وأصحاب المصالح وبالتالي قيمة السهم.
4. أن تكوين مخصص الائتمان يمكن أن يكون أكثر سلامة وموضوعية إذا تم بناء على قياس سليم ونموذج ثابت لمخاطر الائتمان المصرفي وتحت رقابة شديدة من البنك المركزي وبالشكل الذي يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك على النحو أفضل.
5. أن الإفصاح السليم والكافي عن المخاطر الائتمانية يحسن من جودة التقارير المالية وبالتالي يوفر خاصيتي الملائمة والاعتمادية والموثوقية للمعلومات الواردة فيها وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية :

في ضوء ما تقدم من التحليل الإحصائي للبيانات المالية للبنوك التجارية محل الدراسة لاختبار الفروض الرئيسية والفرعية فان ما أسفرت عنه نتائج الدراسة التطبيقية هو " وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وجودة التقارير المالية للبنوك" وتتلخص في الأتى:

1- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من :

- (X_1): مؤشر القروض المتعثرة(غير المنتظمة أو الرديئة).
- (X_2): مؤشر كفاية رأس المال.
- (X_3): مؤشر السيولة.
- (X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

2- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من:

- (X_5): حجم البنك.
- (X_6): مؤشر الرافعة المالية.

3- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين.

- (X_1): مؤشر القروض المتعثرة(غير المنتظمة أو الرديئة).
- (X_3): مؤشر السيولة.
- (X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

4- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق المساهمين وكل من:

- (X_2): مؤشر كفاية رأس المال.
- (X_5): حجم البنك.
- (X_6): مؤشر الرافعة المالية.

5- وجود علاقة عكسية معنوية وذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من:

- (X_1): مؤشر القروض المتعثرة(غير المنتظمة أو الرديئة).
- (X_4): مؤشر مخصص خسائر (الاضمحلال) القروض.

6- وجود علاقة طردية معنوية وذات دلالة إحصائية بين المستحقات الاختيارية وكل من:

- (X_2): مؤشر كفاية رأس المال.
- (X_3): مؤشر السيولة.
- (X_5): حجم البنك.
- (X_6): مؤشر الرافعة المالية.

عاشرا: التوصيات:

من خلال ما توصل إلية الباحثة من نتائج، توجد مجموعة من التوصيات وهي:

1. قامت الباحثة بعرض معظم المؤشرات التي يمكن أن يقاس بها المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية، والتي تعد أساسا موضوعيا لقياس هذه المخاطر وقياس درجة الإفصاح من خلالها.
2. العمل بالإطار الذي اقترحته الباحثة للإفصاح مخاطر الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية.
3. الاعتماد على نتائج قياس مخاطر الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية في الإطار المقترح في تكوين مخصصات الائتمان، وذلك حتى تكون هذه المخصصات أكثر موضوعية وسلامة وواقعية.
4. ضرورة تفعيل الدور الرقابي وكذلك لجان المراجعة في المصارف للحد من عمليات ممارسة المصارف لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملائمة فيها.

5. أن تلك البنوك التي تعمل في بيئة الائتمان أكثر شفافية، تكون نوعية القروض فيها أفضل. لأن الشفافية تعتبرا حافزا فعالا للبنوك للحد من سلوك المخاطرة في الائتمان.
6. معلومات إدارة المخاطر شفافة ذات جودة عالية من شأنها تمكين المستخدمين من فهم ومقارنة البنوك والمؤسسات المالية ومخاطرها، يتم إعداد الكشف عن إدارة المخاطر وفقا للمبادئ المذكورة أدناه.

المراجع:

أولا المراجع العربية

أ. الدوريات:

- الرواشدة، بشار. سليم ، محمد مجيد.(2004) " تحليل محتوى افصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، **جامعة عمان العربية**،ص.1

ب. الرسائل العلمية:

- أحمد، حنان حسن.(2013)، "أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضى العملاء في البنوك التجارية الأردنية"، **جامعة عمان العربية، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة.**
- القمودي، رندة المختار رحومة.(2015)"القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل"دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري"،**جامعة المنصورة، رسالة ماجستير.**
- دسوقي ،أسماء رزق لهيب .(2014)، " الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وأثره على عوائد الأسهم :دارسة تطبيقية "، **جامعة القاهرة، رسالة غير منشورة ماجستير.**
- كامل، بالعيد محمد.(2011)، " دور الإفصاح في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها (دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق الاستبيان، **جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.**

ثانيا: المراجع الانجليزية:

Periodicals:

- Adamu, Musa Uba. (2013) " The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports", **IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF),** p-ISSN: 2321-5925, , Vol.1, Issue 6, PP 15-21
- Barakat, Ahmed. Hussainey, Khaled. (2013)," Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks", **International Review of Financial Analysis**, vol.30, pp254-273.

González, Luís Otero., Gil, Luís Ignacio Rodríguez., López, Sara Fernández., Búa. María Milagros Vivel. (2012),” Determinants of Credit Risk Derivatives use by the European Banking Industry",